

## أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

الخامس : جواز وروده في الإثبات فلا يُخْبِرُ عن ( ( أَحَدٍ ) ) من نحو ( ( ما جاءني أحد ) ) لأنه لو قيل : ( ( الذي ما جاءني أحدٌ ) ) لزم وقوع ( ( أحد ) ) في الإيجاب .  
السادس : كونه في جملة خبرية فلا يُخْبِرُ عن الأسم في مثل ( ( اضرب زيدا ) ) لأن الطلب لا يقع صلة .

السابع : أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين نحو ( ( زيد ) ) من قولك ( ( قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو ) ) بخلاف ( ( إن قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرٌو ) ) .  
وإن كان الأخبار بالألف واللام اشترط عَشْرَةَ أمور : هذه السبعة وثلاثة أخرى : أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية وأن يكون فعلها متصرفاً وأن يكون مقدماً فلا يُخْبِرُ بـأل عن ( ( زيد ) ) من قولك : ( ( زيد أخوك ) ) ولا من قولك ( ( عَسَى زيدٌ أن يَقبُوم " ولا من قولك ( ( ما زال زَيْدٌ عالماً ) ) .

ويُخْبِرُ عن كُلٍّ من الفاعل والمفعول في نحو قولك : ( ( وَقَى الْبَطْلُ ) ) فتقول : ( ( الْوَقَى الْبَطْلُ ) ) و ( ( الْوَأْقَى الْبَطْلُ ) ) ولا يجوز لك أن تحذف الهاء لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا في ضرورة الشعر كقوله :  
( مَا الْمُسْتَفِيزُ الْهَوَى محمّودَ عَاقِبَةٍ ... ) [ ]